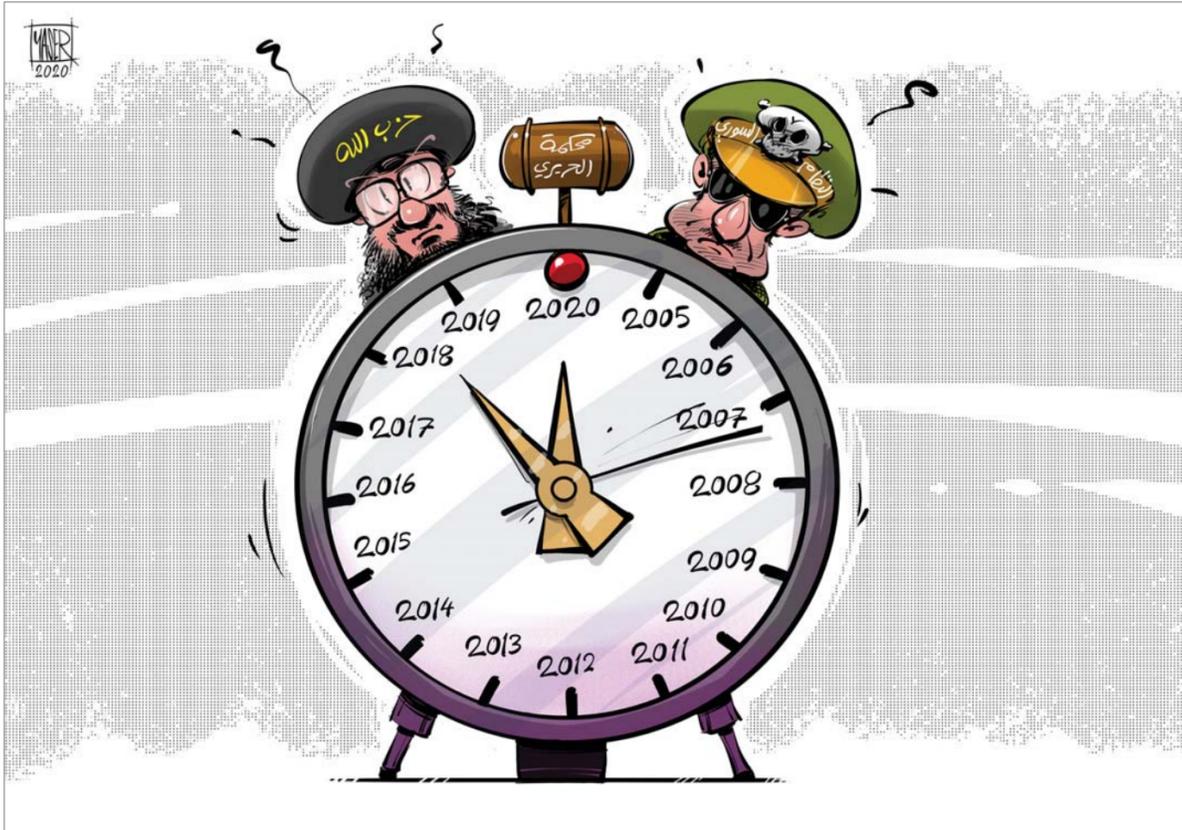


## ما لن تقوله محكمة رفيق الحريري



بطريقة أو بأخرى عليه. ما نشهده اليوم يؤكد أن هذا الكلام ليس مبالغة بأي شكل بعدما صارت سوريا تحت خمسة احتلالات.

لم يعد لدى بشار الأسد ما يفرح به عندما تأتيه أنباء عن تدهور الوضع في لبنان. فاللبنان الذي كان في أساسه اغتيال رفيق الحريري، صار اغتيلا سوريا أيضا. لم يكن اغتيال رفيق الحريري اغتيالا للبنان فحسب، كان اغتيالا لسوريا أيضا. كان اغتيالا للبنان في الوقت ذاته.

هذا ما لن تقوله المحكمة الدولية التي ستسفي فقط القتل الذين كانوا مجرد أدوات في جريمة عجزوا عن تقدير أبعادها والنتائج التي ستترتب عليها.

المحكمة عندما ستصدر حكمها. الأكيد أن لبنان خسّر. صار وجود البلد على المحك. صار لبنان في مهبط الرياح. لكن منفذ الجريمة الذي يرفض تسليم القتل، هذا إذا كان لا يزال بينهم أحياء، إلى العدالة لم يعرف ولن يعرف أن ما تسبب فيه لا يقتصر على القضاء على لبنان فحسب، بل على سوريا أيضا.

لم تكن طريقة التفكير التي قادت إلى اغتيال رفيق الحريري مجرد جريمة في حق لبنان وكل لبناني. كانت أكثر من ذلك بكثير. كانت دليلا على عقم بعاني منه النظام السوري الذي لم يدرك في أي وقت النتائج التي ستترتب على اغتيال رفيق الحريري. ارتدت الجريمة التي شارك فيها

مذهبية تابعة لإيران اسمها "حزب الله".

بين 2005 و2020، عاش لبنان أهوال الاغتيالات والحروب التي أوصلت البلد إلى ما وصل إليه، أي إلى الوصاية الإيرانية. كان رفيق الحريري قادرا على حمل لبنان على كتفيه. تبين لاحقا، في ضوء التجارب، أن لبنان كله لا يستطيع تحمّل غياب رفيق الحريري. لبنان كله لا يستطيع إعادة الكهرباء إلى البلد في غياب رفيق الحريري الذي استطاع في العام 1998 إضاءة لبنان 24 ساعة على 24، بالفعل وليس بالكلام الذي لا يتقن أعداؤه غيره. يتقن هؤلاء الكلام الفارغ والشعارات... ويتقنون القتل أيضا؛ من ربح ومن خسّر من اغتيال رفيق الحريري؟ هذا ما لن تقوله

محاولنا اغتيال فاشلتين لإلياس المر ومي شدياق. كانت الحاجة إلى أحداث كبيرة أخرى لتغطية الجريمة ومتابعة القضاء على لبنان. افعل "حزب الله" حرب صيف 2006 مع إسرائيل. وعندما تبين أن هذه الحرب لم تكن كافية، بل جاءت بالقرار رقم 1701 الصادر عن مجلس الأمن، كان الاعتصام في وسط بيروت ثم غزوة بيروت والجبل من أجل إخضاع السنة والدروز. جاءت أيضا في هذا السياق حرب مخيم نهر البارد، وهو مخيم فلسطيني في شمال لبنان. لم يكن من هدف لحرب مخيم نهر البارد سوى إصاغة تهمة التطرف بسنة لبنان واستنزاف البلد أكثر واستنزاف جيشه الوطني وحرف الأنظار عن خطورة وجود سلاح غير شرعي في يد ميليشيا

رفيق الحريري ليس كما بعده. بات معروفا أيضا أن النظام السوري لم يكن بعيدا عن الإعداد للجريمة. هذا ما سيكتشفه الحكم الذي سيصدر المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في السابع من آب - أغسطس المقبل حكمها في جريمة اغتيال رفيق الحريري ورفاقه، على رأسهم باسل فليحان. وقعت الجريمة في الرابع عشر من شباط - فبراير 2005.

في غياب مفاجأة من النوع الثقيل، يستبعد أن تكشف حقيقات الحكم أي أسرار. يعود ذلك إلى أن كل الظروف التي أحاطت بالجريمة باتت معروفة من خلال ما قدمه الادعاء العام الذي وفر في مطالعته معلومات في غاية الدقة عن الإعداد للجريمة وكيفية تنفيذها وكيفية الاستعانة بشخص اسمه "ابوعس" تبين لاحقا أنه خطف من بيروت إلى مكان ما كي يسجل شريطا يتبين فيه اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الذي ارتكب جريمة إعادة الحياة إلى بيروت، ولبنان إلى خارطة الشرق الأوسط... ولبنانيين كثيرين إلى بلدهم مجددا.

خير الله خير الله  
إعلامي لبناني

بعد خمسة عشر عاما ونصف عام، ستصدر المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في السابع من آب - أغسطس المقبل حكمها في جريمة اغتيال رفيق الحريري ورفاقه، على رأسهم باسل فليحان. وقعت الجريمة في الرابع عشر من شباط - فبراير 2005.

في غياب مفاجأة من النوع الثقيل، يستبعد أن تكشف حقيقات الحكم أي أسرار. يعود ذلك إلى أن كل الظروف التي أحاطت بالجريمة باتت معروفة من خلال ما قدمه الادعاء العام الذي وفر في مطالعته معلومات في غاية الدقة عن الإعداد للجريمة وكيفية تنفيذها وكيفية الاستعانة بشخص اسمه "ابوعس" تبين لاحقا أنه خطف من بيروت إلى مكان ما كي يسجل شريطا يتبين فيه اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الذي ارتكب جريمة إعادة الحياة إلى بيروت، ولبنان إلى خارطة الشرق الأوسط... ولبنانيين كثيرين إلى بلدهم مجددا.

لم يعد لدى بشار الأسد ما يفرح به عندما تأتيه أنباء عن تدهور الوضع في لبنان، فاللبنان الذي كان في أساسه اغتيال رفيق الحريري صار اغتيالا سوريا أيضا

لم يكن "ابوعس"، الذي أخفي بطريقة ما، وراء الهجوم الانتحاري على موكب رفيق الحريري. من نفذ العملية الانتحارية كان شخصا آخر ليس معروفا إلى الآن من أين جاء به. ما بات معروفا، بالتفاصيل المملة، أن خلية تابعة لـ "حزب الله" تولت مراقبة رفيق الحريري وصولا إلى تنفيذ الجريمة في ذلك اليوم المشؤوم الذي شكل منعطفًا تاريخيًا على الصعيدين اللبناني والإقليمي. فما قبل غياب

## المغرب - العفو الدولية: وراء الأكمة ما وراءها!

لا يخفون منطقتهم السياسية في محاكمة سلوك الدولة ومؤسساتها في مختلف المجالات.

ما يجري من توتر واضح بين منظمة العفو وبين المغرب يدخل في نطاق نزوع تلك المنظمة إلى تقديم صورة عن سجل المغرب في مجال حقوق الإنسان ضمن منطقتي ثنائية الألوان

ولعل ما يجري، حاليا، من توتر واضح وقوي بين منظمة العفو الدولية وبين المغرب بعد إصدار الأولي لتقريرها الأخير، يوم 22 يونيو الماضي، يدخل في نطاق ما تمت الإشارة إليه من نزوع تلك المنظمة إلى تقديم صورة عن سجل المغرب في مجال حقوق الإنسان ضمن منطقتي ثنائية الألوان: إما أبيض وإما أسود. وإلا فماذا يضيرها أن تقدم الأجوبة المموسة للأسئلة المغربية حول بعض مضامين ذلك التقرير؟

فلعل الجواب حول هذا السؤال هو: إن وراء الأكمة ما وراءها وهو ما ليس تحرص المنظمة الحقوقية ذات الطابع الدولي على كشفه ومن مسؤولية المغرب العمل على توضيح الأمور مع المنظمة الحقوقية أولا، وأمام الرأي العام المغربي والدولي ثانيا، حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود في ما له علاقة بحقوق الإنسان وما ليس له علاقة بها وإنما يدخل في نطاق التحامل السياسي المغرض.

ولا عجب في أن تغضب بعض هذه المنظمات الحقوقية الطرف عن الذي يجري على أرض الواقع، كليا أو جزئيا، ما دام ذلك يصب في اتجاه توفير مناخ سياسي عام أو سمعة تسمح بتبرير اتخاذ أو تنفيذ القرارات التي تمت بلورتها على قاعدة عناصر سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية أخرى، لا علاقة لها، أصلا، بحقوق الإنسان، وإنما تم توسل هذه الأخيرة للتضليل حول الأسباب والعوامل الحقيقية لاتخاذ تلك القرارات أو تنفيذها.

وهكذا تنحو تلك المنظمات إلى تجاهل كل ما أنجزته أو تنجزه البلدان المستهدفة في مجال حقوق الإنسان، مبرزة ومؤكدة، على الخصوص، على ما تراه نقائص في تجارب تلك البلدان، الأمر الذي يتعارض مع النقد الموضوعي للحالة العامة في تلك البلدان، لأن تجنيس المنجزات أو التكرار لها يدخل في سياق التحامل. وكما ليس يخفى، فإن هذا الأسلوب يتنافى مع جوهر فلسفة حقوق الإنسان التي لا يمكن لها مغادرة ما هو نسبي لاعتماد المطلق الزائف، في نهاية المطاف.

إن المغرب قد عانى الأمرين، هو كذلك، من سلوك بعض المنظمات الحقوقية المحلية والدولية التي تتحرك من منطلقات من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إدراجها ضمن حقوق الإنسان والدفاع عنها بشكل حصري ومطلق، بل تندرج في إطار سياسي استراتيجي لتحقيق أهداف من هذا الصنف بالذات.

وهذا ما يفسر أن بعضا من تلك المنظمات تجد نفسها عاجزة عن تقديم أجوبة مقنعة على أسئلة المغرب المرتبطة بالوقائع الملموسة، وليس القائمة على استنتاجات أو اعتماد أقوال بعض الأشخاص الذين

والسياسية الداخلية والإقليمية والدولية لبلدان بعينها، قصد ترجيح كفة طرف على كفة طرف آخر، ولتحقيق مصالح ليس مؤكدا، وإنما، أنها تندرج ضمن ما ترمي إليه فلسفة حقوق الإنسان.

صحيح أن الشعار المرفوع دائما هو الدفاع عن هذه الحقوق، غير أن كل الوقائع الملموسة ومجمل سلوكها، في عدد من الحالات، يكشف أن المسألة أبعد من الدفاع عن حقوق الإنسان، وإنما، ببساطة، جزء لا يتجزأ من سياسة واستراتيجية مرسومة داخل دوائر لا علاقة لها بحقوق الإنسان، إلا من زاوية كون هذه الأخيرة مطية، الغاية منها: توفير الأجواء الملائمة لقرارات سياسية واستراتيجية، تتراوح بين الضغط لتحقيق أهداف سياسية ما، وانتزاع تنازلات من الطرف الذي يقع عليه الضغط، بمختلف الوسائل، كالعامل على تغيير سلوك نظام سياسي بعينه تجاه بعض القوى الإقليمية أو العظمى، وبين الإطاحة به، كما دلت على ذلك أمثلة كثيرة جرت في عالمنا المعاصر، وما تزال تجري أمام أعيننا في عدد من البلدان (العراق، ليبيا، سوريا، الخ).

هذا كون المتضرر شخصا بعينه أو مؤسسة من المؤسسات المختلفة بما في ذلك مؤسسات هذه الدولة أو تلك. كما أن اختلاق الأخبار الزائفة ونشرها، بأي شكل من الأشكال، لا يدخل في إطار حقوق الإنسان، وإنما هو مناقض لها بكل المقاييس وينبغي تفعيل الرقابة القانونية المعمول بها في مثل هذه الحالات أو سن أخرى لوضع حد لهذه الممارسة الخطيرة على حرية التعبير، رغم كون من يقدمون عليها لا يكونون من نطاق ممارسة حق من حقوقهم الأساسية وهو حق التعبير الحر.

والملاحظ أن بعض منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، المحلية والإقليمية والدولية، التي ليست، من حيث هيكلتها وسياساتها المعلنة، منظمات حكومية، تتصرف أحيانا، بطريقة تطرح السؤال الجوهرية حول مدى التزامها بالتحرك في ميدان حقوق الإنسان. إذ غالبا ما تتجاوز إلى مستوى التدخل في ميادين من صميم السياسة والاستراتيجية. وبذلك تنصب نفسها طرفا في التفاعلات الاجتماعية

هو بؤرة الثقافة السياسية للأمة والشعب. وهو الذي يمكن التأويل من قلبه الخاص الذي به يقاس الممكن والمستحيل، كما يحدد به المقبول والمرفوض، وذلك في سياق، مادي ومعنوي، لا ينبغي إخراجها من دائرة الحسابان.

ولا جدال في أن السياق يعني، من بين ما يعنيه، كل الظروف المحيطة بكل قضية من القضايا التي يتم النظر إليها، من زاوية حقوق الإنسان بالذات، إذ ليست ذات بعد واحد أو اتجاه واحد وواحد. ففي حالات، بعينها، يتم النظر إلى القضية من زاوية الحق بالنسبة لهذا، بينما تشكل تنكرا للحق أو إعداما له بالنسبة لذلك. ولا مناص من اللجوء هنا إلى قاعدة أخرى أقوى وأشمل، للبت في التعارض بين البعدين لتحقيق التوازن المطلوب وعدم الوقوف في دوائر الإجحاف وعدم الإنصاف.

وليس هناك من قاعدة تقي بهذا الغرض غير القاعدة القانونية، وما يترتب عليها من مساطر وجزاءات متى تمت ملاحظة التجاوز الإرادي أو غير الإرادي لأنه في المحصلة يلحق الضرر، أول ما يلحقه، بحقوق الإنسان ما لم يتم تفعيل تلك القاعدة لإعادة الأمور إلى نصابها.

إن حرية التعبير، على سبيل المثال، تظل حقا أساسيا من حقوق الإنسان التي يكفلها القانون ويعطي من شأنها الدستور، لكنها تتوقف عن كونها حقا، عندما تنزلق ممارستها إلى خانة التشهير والقذف في أعراض الناس وإطلاق الاتهامات في كل الاتجاهات، دون دلائل دامغة تدعمها عند المسائلة القانونية، حماية لحقوق من يشعرون بالضرر من ممارسة ما يعتبره البعض حقا وهو قد تجاوز نطاقه الحقيقي. ولا يختلف في

حسن السوسني  
كاتب مغربي

لا تنفصل السمعة عن الواقع إلا على قاعدة الاحتياز المغرض. فالواقع هو أساس السمعة في مختلف المجالات. وكلما عكست السمعة الواقع الملموس في مجال من المجالات، وكانت أمينة في ذلك، كلما فتح باب الإصلاح والتطور في المجتمع والدولة على مصراعيه، وتم اجتذاب مازق الدول على الطريق المسدود. لذلك فالحرص كله ينبغي أن ينصب على الواقع ليصبح رافعة حقيقية للسمعة. فهو لا يؤكد ما في بعدها الإيجابي فحسب، وإنما هو فحليل أيضا بتبيان تهاوت كل الإدعاءات التي تروم تشويه السمعة، انطلاقا من هذه الخلفية أو تلك، أو خدمة لهذه الأجندة أو تلك.

عندما يعترف المغرب بحقوق الإنسان، كما هو معترف بها دوليا، فهذا يترتب عليه، بالضرورة، التزام محدد من قبل الدولة ومؤسساتها وهو ألا تكون سياساتها وممارساتها مناهضة لحقوق الإنسان. وليس أن تتماهى، في تعاملها، مع مختلف القضايا مع مواقف أو ممارسات هذه الدولة أو المؤسسة أو تلك حتى ولو كانت تقدم نفسها حامية لحقوق الإنسان ماديا أو رمزيا.

كما لا يعني ذلك التنازل عن السيادة الوطنية لهذه الجهة أو تلك وخاصة منها الجهات التي تنصب نفسها وصية على البلدان الأخرى، بهذه الذريعة أو تلك. علاوة على أن كونية حقوق الإنسان لا تعني في كل مستوياتها، تأويلا واحدا لكل حق منها، وفي كل مكان. إذ يكتسي التاريخ الملموس أهمية حيوية في بلورة عناصر التأويل. والتاريخ هنا